البحوث والدرسات

الاقتصاد الياباني: الو اقع والمأمول

د. أحمد عبدالحافظ
مدرس الاقتصاد بكلية السياسة والاقتصاد
بجامعة بني سويف

الملخص

يعتبر اقتصاد اليابان أحد أبرز الاقتصادات في العالم، فهو يحتل المركز الرابع عالميا عام 2023، إذ بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لليابان 4.2 تريليون دولار ، مما يعكس حجم القوة الاقتصادية التي تمتلكها اليابان في الساحة الدولية، كما تسعى لتحقيق تحول اقتصادي شامل يعزز من قدرتها التنافسية ويضعها على طريق النمو المستدام، ويشمل ذلك التحول المأمول تعزيز الابتكار التكنولوجي، وزيادة الاستثمار في القطاعات المستقبلية.

فالاقتصاد الياباني يمثل نموذجًا متطورًا يجمع بين الابتكار الصناعي والتكنولوجي، لكنه يواجه تحديات معقدة تهدد استقراره على المدى الطويل، مثل الشيخوخة السكانية، الدين العام المرتفع، والتنافسية الدولية. ومع ذلك، فإن الجهود المستمرة لتعزيز الابتكار، تحسين السياسات الاقتصادية، وتنويع مصادر الطاقة تشير إلى تصميم اليابان على تجاوز هذه العقبات، وبالنظر إلى التزامها بالتحول الرقمي واستثمارها في التكنولوجيا المتقدمة، ولهذا من المتوقع أن تحافظ اليابان على مكانتها كواحدة من أكبر الاقتصادات العالمية، مع العمل على مواجهة التحديات الهيكلية لضمان استدامة النمو والازدهار الاقتصادي.

Absract :

Japan›s economy is one of the most prominent in the world, ranking fourth in the world›s largest economies in 2023, with Japan›s gross domestic product (GDP) at $4.2 trillion. s economic power in the international arena, it also seeks to achieve a comprehensive economic transformation that enhances its competitiveness and puts it on a path to sustainable growth s Development », which includes enhancing technological innovation and increasing investment in future sectors.

Japan›s economy is a sophisticated model that combines industrial and technological innovation, but faces complex challenges that threaten its long-term stability, such as population ageing, high public debt, and international competitiveness. However, ongoing efforts to promote innovation, improve economic policies, and diversify energy sources indicate Japan›s determination to overcome these obstacles, and given its commitment to digital transformation and investment in advanced technology, Japan is therefore expected to maintain its status as one of the world›s largest economies, while addressing structural challenges to ensure sustained growth and economic prosperity.

مقدمة :

تسعى اليابان لتحقيق تحول اقتصادي شامل يعزز من قدرتها التنافسية ويضعها على طريق النمو المستدام، يشمل ذلك التحول المأمول تعزيز الابتكار التكنولوجي، وزيادة الاستثمار في القطاعات المستقبلية، ومنها الطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي، ومعالجة قضايا انخفاض معدلات المواليد، وشيخوخة السكان كما تسعى اليابان لتحقيق عدة أهداف على المدى الطويل، تشمل زيادة عدد الوظائف، وتحسين بيئة الأعمال، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام يحسن من قدرة الاقتصاد الياباني على مواجهة التحديات المستقبلية في العالم.

ولهذا سيتم استعراض واقع اقتصاد اليابان، والتعرف على التحديات التي تواجهه، ومن ابرزها اسباب الركود اقتصادي، وذلك بسبب مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية، إذ تأتي الأسباب الداخلية نتيجة ضعف الطلب المحلي بسبب انخفاض الأجور الحقيقية، بالإضافة إلى السياسة النقدية المُيسرة بشكل كبير، بينما تتمثل العوامل الخارجية في تأثُر الاقتصاد الياباني بالظروف الاقتصادية العالمية وظروف الشركاء التجاريين الرئيسيين، وهو ما تسبب في انخفاض الكفاية الإنتاجية للاقتصاد الياباني، وعليه من المتوقع أن تستمر حالة التباطؤ في نمو الناتج الإجمالي الحقيقي باليابان، في حالة عدم وجود محركات أساسية للنمو، فضلًا عن استشراف الأهداف والطموحات المستقبلية التي تأمل اليابان في تحقيقها لضمان استدامة نموها الاقتصادي.

1.إشكالية الدراسة:

تعد اليابان إحدى أقوى الاقتصادات في العالم، ورغم ذلك تواجه العديد من التحديات التي تعيق تحقيق نمو اقتصادي مستدام. من تلك التحديات زيادة حجم الدين العام، وانخفاض معدلات النمو في الاقتصاد، وتداعيات شيخوخة السكان على سوق العمل والاقتصاد بشكل عام. وهكذا تتمثل إشكالية الدراسة في كيفية مواجهة اليابان التحديات السابقة، وفي ذات الوقت سعيها الدؤوب لتحقيق أهدافها الطموحة في الابتكار والنمو المستدام.

2.أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف تلك الدراسة في تقديم عرض شامل للتحديات التي تواجه اقتصاد اليابان، واستشراف السياسات والإجراءات التي يمكنها المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما تهدف الدراسة من خلال بحث حالة اليابان، لطرح استراتيجيات ورؤى قد تستفيد منها دول أخرى في مواجهة تحديات مماثلة.

3.منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الاستنباطي في إعداد الدراسة، حيث تم تحديد خصائص وأبعاد الظاهرة المدروسة، من خلال جمع الحقائق والبيانات، باستخدام تقنيات وأدوات البحث العلمي. كما تم استخدام المنهج الاستنباطي في وصف وتحليل المصادر المعرفية الخاصة بمشكلة الدراسة، وذلك لتحليل أبعادها بصورة علمية موضوعية في ضوء الأهداف التي تسعى تلك الدراسة لتحقيقها.

4.تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

- المبحث الأول: التحديات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد الياباني

- المبحث الثاني: تأثير الإصلاحات الحالية على التوقعات المستقبلية للاقتصاد الياباني

المبحث الأول

التحديات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد الياباني

كشفت التقارير الاقتصادية ان اليابان احتلت المرتبة الرابعة عالميًا في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023، لتأتي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين وألمانيا، حيث تجاوزتها ألمانيا، وذلك بعد أن احتلت اليابان المرتبة الثانية عالميًّا لمدة ثلاثة عشر عامًا، قبل أن تتخطاها الصين في عام 2010. ورغم ذلك التراجع، شهد سوق الأسهم الياباني ازدهارًا كبيرًا، حيث سجل مؤشر نيكاي رقمًا قياسيًا تاريخيًا تجاوز 40 ألف نقطة، متفوقًا على الارتفاع التاريخي الذي حدث عام 1989. هذا التباين يطرح تساؤلات حول الحالة الحقيقية لاقتصاد اليابان[1] .

وبالعودة لما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد حقق اقتصاد اليابان نموًّا سريعًا لعدة عقود، ولكن في تسعينيات القرن العشرين واجه اقتصاد اليابان حالة من الركود الشديد، فكان معدل نموه أقل بكثير من الدول الصناعية الأخرى.

كان النمو السريع لاقتصاد اليابان بعد الحرب العالمية الثانية يعتمد على التوسع في الإنتاج الصناعي وتطوير السوق الداخلي، وأيضًا سياسة تجارية تصديرية ضخمة. فقد طورت اليابان اقتصادًا صناعيًا وخدميًا متنوعًا، وأصبحت أحد أكبر منتجي السيارات

والصلب والسلع المصنعة عالية التقنية، خاصة الأجهزة الإلكترونية، كما سيطر قطاع الخدمات على الاقتصاد، من حيث التوظيف، والناتج المحلي الإجمالي.

يرجع اهتمام اليابان بالتجارة إلى قلة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم اقتصادها الصناعي، خاصة الوقود الأحفوري ومعظم المعادن. كما أن قلة الأراضي القابلة للزراعة تجبر اليابان على استيراد جزء كبير من احتياجاتها الغذائية[2] .

الأداء الاقتصادي العام:

على الرغم من أن الاقتصاد الياباني احتل المرتبة الرابعة عالميا، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لليابان في 2023 حوالي 4.2 تريليون دولار أمريكي، ويعد ذلك الرقم يظل مرتفعًا بالمقارنة بكثير من الدول الأخرى. ومع ذلك فقد سجل الاقتصاد الياباني معدل نمو سنوي متواضع قدره 1.3% فقط في عام 2023. وكان معدل النمو الحقيقي السنوي في اليابان حوالي 0.7%، في الفترة من 2000 إلى 2022، مما أدى لزيادة الناتج المحلي الإجمالي الياباني بنحو 10% فقط خلال العقدين الماضيين[3] . ويرجع ذلك النمو البطيء في اقتصاد اليابان إلى مجموعة من العوامل، أهمها:

- انخفاض الطلب المحلي: شهدت اليابان انخفاضًا في الاستهلاك الخاص والاستثمار من قبل الشركات، مما أدى لتراجع النمو الاقتصادي. يرجع ذلك الانخفاض لقلة الإنفاق الاستهلاكي بسبب الأجور الثابتة، ونسبة التضخم المعتدلة التي تؤثر على القوة الشرائية للأفراد.
- تأثير الأزمات العالمية: تأثرت اليابان بالأزمات العالمية، ومنها جائحة كورونا[4] (COVID-19)، والتي أدت لتراجع النشاط الاقتصادي، وتباطؤ التجارة العالمية. كما ساهمت الاضطرابات في سلاسل التوريد زيادة أسعار الطاقة في الضغط على اقتصاد اليابان.
- شيخوخة السكان: تعد مشكلة الشيخوخة السكانية من العوامل الرئيسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي، فقلة عدد السكان في سن العمل وزيادة عدد كبار السن يؤدي لتراجع الإنتاجية والطلب الداخلي، مما يحد من إمكانيات النمو الاقتصادي.

بالنسبة للدين العام، تواجه اليابان تحديًا كبيرًا، يتمثل في أن الدين العام يصل إلى 260% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو من أعلى النسب في العالم. ذلك الرقم الكبير

في الدين العام يشكل عبئًا على المالية العامة ويؤثر سلبًا على القدرة على تنفيذ سياسات مالية توسعية. وترجع أسباب ارتفاع الدين العام في اليابان إلى عدد من العوامل، من أهمها الإنفاق المتزايد على البرامج الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والتقاعد ، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية السابقة والحاجة لتحفيز الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي. وقد أدت زيادة الدين العام لارتفاع تكاليف خدمة الدين، مما يؤثر سلبًا على الموارد المتاحة للاستثمار في البنية التحتية والمشاريع التنموية[5] .

أما معدل التضخم، فقد سجلت اليابان معدل تضخم قدره 3.2% في عام 2023، مما يشير لاستقرار نسبي في الأسعار. ومع ذلك، فإن ذلك المعدل قد يكون مؤشرًا على قلة الطلب الداخلي أكثر من كونه يشير لاستقرار اقتصادي [6].

سوق العمل وإنتاجية العمل:

يعد معدل البطالة في اليابان من بين الأقل عالميًّا، فقد انخفض إلى 2.6% خلال عام 2023. ولكن هذا المعدل المنخفض يخفي حقيقة مؤلمة، تتمثل في معاناة اليابان من معدل شيخوخة سكانية مرتفع للغاية، حيث يمثل كبار السن (فوق 65 عامًا) قرابة 29% من إجمالي السكان، بحسب التقديرات خلال عام 2023. ومن المتوقع استمرار زيادة عدد كبار السن بالمستقبل القريب. كما تؤثر شيخوخة السكان بشكل كبير على سوق العمل، حيث يقل عدد الأفراد القادرين على العمل، مما يؤدي لنقص في القوى العاملة. ذلك النقص يؤثر سلبًا على حجم الإنتاج والنمو الاقتصادي للبلاد. وكشفت البيانات الأخيرة أن أعداد القوى العاملة باليابان انخفضت بنسبة 0.5% سنويًا على مدار السنوات العشر الماضية، مما يعكس التأثير السلبي لشيخوخة السكان على الاقتصاد. وتواجه الشركات أزمة العثور على موظفين، مما يؤدي لزيادة في التكلفة التشغيلية. وهكذا أدت زيادة عدد كبار السن إلى زيادة الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية، ومنها الرعاية الصحية والتقاعد. وقد أعلنت الحكومة اليابانية أنها في عام 2023 أنفقت على الرعاية الاجتماعية قرابة 40% من إجمالي الميزانية العامة، مما يشكل عبئًا كبيرًا على المالية العامة[7] .

أما بالنسبة لإنتاجية العمل في اليابان، ففي عام 2022 احتلت طوكيو المرتبة الثلاثين من بين 38 دولة عضوة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). ويعد هذا المركز هو الأدنى بين الدول المتقدمة في مجموعة السبع الكبرى. وتمثل إنتاجية العمل في اليابان

60% فقط من إنتاجية ألمانيا، التي تحتل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية. هذا الفارق في الإنتاجية يشير للتحديات التي تواجهها اليابان في تعزيز الابتكار وتحسين كفاءة العمل [8].

المؤشرات الاقتصادية الأخرى

شهدت اليابان انخفاضًا كبيرًا في الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال السنوات الأخيرة، فقد انخفض في عام 2022 إلى 34,064 دولارًا أمريكيًا، لذلك احتلت المركز الحادي والعشرين من بين 38 دولة عضوة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وهو أقل مستوى قياسي لليابان. كما مثَّل الناتج المحلي الإجمالي لليابان 4.2% فقط من الاقتصاد العالمي، وذلك خلال عام 2022، وهي أقل نسبة تم تسجيلها منذ الثمانينيات من القرن العشرين. وشهد الربع الأخير من عام 2023، انخفاضًا في الاستهلاك الخاص والاستثمار التجاري بنسبة 0.4% و0.1% على التوالي مقارنة بالربع السابق، مما يشير إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي[9].

وفي عام 2023 سجلت اليابان عجزًا تجاريًا قيمته 20 مليار دولار أمريكي، وذلك يرجع إلى زيادة الواردات بالمقارنة مع الصادرات، حيث تواجه اليابان تحديات في زيادة صادراتها على مستوى العالم. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية، فقد وصلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في اليابان إلى قرابة 60 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023، وذلك يرجع لاستقرار بيئة الأعمال والبنية التحتية المتطورة [10].

ويعتبر القطاع الصناعي أحد الركائز الرئيسية للاقتصاد الياباني، فهو يسهم بحوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي. وبوجود شركات بارزة مثل تويوتا وسوني وهوندا، تتميز اليابان بصناعة السيارات والإلكترونيات والآلات الثقيلة. وتُعتبر اليابان رائدة عالميًا في مجال الإلكترونيات والتكنولوجيا الحديثة، مما يزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. ويعتبر قطاع الخدمات من أهم المحركات الاقتصادية في اليابان، ويستفيد من الاستقرار الاقتصادي والتطور التكنولوجي، ويسهم بحوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي لليابان، ويضم هذا القطاع مجموعة كبيرة من الأنشطة منها الخدمات المصرفية والتمويل والتأمين. ويمثل القطاع الزراعي نحو 1% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة قليلة، ورغم ذلك فهو يؤدي دورًا مهمًّا في الحفاظ على الثقافة الريفية والتنوع البيولوجي. وتعد زراعة الأرز والفواكه والخضروات من الأنشطة الرئيسية[11] .

وفي مجال البحث والتطوير والابتكار التكنولوجي تعتبر اليابان إحدى الدول الرائدة عالميًا، حيث تستثمر بشكل كبير في تطوير تقنيات جديدة، منها الطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي. وتعد الشركات اليابانية مثل توشيبا وميتسوبيشي من رواد التكنولوجيا على مستوى العالم.

أسباب ارتفاع سوق الأسهم

شهد سوق الأسهم في اليابان ارتفاعًا ملحوظًا، خلال العقد الماضي، وذلك رغم الظروف الاقتصادية الصعبة. يرجع ذلك الارتفاع لاستفادة الشركات اليابانية الكبرى، مثل تويوتا، من انخفاض قيمة الين، حيث حققت أرباحًا قياسية، مما ساهم في زيادة قيمتها السوقية.

كما يرجع ارتفاع سوق الأسهم للزيادة في جذب الاستثمارات من الخارج، بسبب العوائد الجيدة يواصل المستثمرون ومنهم وارن بافت ضخ الأموال في السوق الياباني. في الداخل، تشجع اليابان مواطنيها للاستثمار من خلال سياسة NISA الجديدة، الهادفة لزيادة الاستثمارات المحلية.

التحديات والآفاق المستقبلية

إن ارتفاع سوق الأسهم في السوق الياباني لا يعكس ازدهار الوضع الاقتصادي العام في البلاد، فانخفاض قيمة الين هو سلاح ذو حدين، حيث يحقق أرباحًا ضخمة للشركات المصدرة، وفي المقابل يؤثر سلبًا على الشركات التي تعتمد على الاستيراد، خاصة في قطاعات الطعام والطاقة.

ويعد الركود في الاستهلاك أحد التحديات الكبرى التي تواجه الاقتصاد الياباني، ويرجع ذلك لثبات أجور العمال خلال العقود الثلاثة الماضية، خاصة في معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما استجابت الشركات الكبرى لمطالب الحكومة ورفعت الأجور [12].

وتحول الاقتصاد الياباني من الانكماش إلى التضخم في السنوات الأخيرة، بسبب السياسات النقدية الميسرة لبنك اليابان، ما أدى لزيادة أسعار السلع. وذلك في ظل ثبات الأجور، مما أدى لقلة الاستهلاك، وفقدان الأيدي العاملة، حيث ينتقل الكثير من العمال المهرة إلى أمريكا وأوروبا للحصول على أجور أعلى.

رغم ارتفاع سوق الأسهم الياباني خلال العقد الماضي، قامت حكومة رئيس الوزراء فوميو كيشيدا، بوضع خطة عمل »رأسمالية جديدة» تستهدف زيادة النمو وإعادة توزيع

الثروة. وهناك مؤشرات تدل على أن المشكلات الرئيسية لاقتصاد اليابان سوف يتم حلها في المستقبل القريب.

إجمالاً، يعد اقتصاد اليابان أحد أقوى الاقتصادات العالمية بسبب قطاعاته المتقدمة والمتنوعة. ورغم ذلك، يواجه الاقتصاد الياباني تحديات كبيرة منها ارتفاع حجم الدين العام، وشيخوخة السكان، وزيادة العجز التجاري. وتسعى اليابان لمواجهة تلك التحديات عن طريق إقرار الإصلاحات ووضع السياسات الاقتصادية، ورغم ذلك فهي بحاجة لاستراتيجيات متكاملة لمواجهة تلك المشكلات وضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

المبحث الثاني

تأثير الإصلاحات الحالية على التوقعات المستقبلية للاقتصاد الياباني

تراجع اقتصاد اليابان على مدى الـ 25 عامًا الماضية. وكما ذكرنا فإن عام 2023، شهد تفوق ألمانيا على اليابان في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك للمرة الأولى منذ 55 عامًا، لتتراجع اليابان إلى المرتبة الرابعة، وتشير التوقعات إلى أن الهند سوف تتخطي اليابان خلال عام 2025، مما سيؤدي لتراجع اليابان إلى المرتبة الخامسة من حيث الناتج المحلي الإجمالي.

شهدت اليابان خلال العقود الثلاثة الماضية تراجعا في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمستوى المعيشة. خلال عام 2000، تبوأت اليابان المرتبة الثانية عالميًا بعد لوكسمبورغ، وفي عام 2010 تراجعت للمرتبة الـ18، وفي عام 2021 تراجعت للمرتبة الـ28. أما ترتيب اليابان على أساس القوة الشرائية عالميًّا، فجاءت في المرتبة الـ38، بينما تبوأت سنغافورة المرتبة الثانية، وتايوان 12، وكوريا الجنوبية في المركز الثلاثين [13].

وتؤثر العديد من العوامل على الناتج المحلي للفرد، منها نسبة رأس المال إلى العمل، التي تعكس مدى استخدام الآلات الحديثة مقارنة بالأدوات اليدوية. ومن العوامل أيضًا إنتاجية العوامل الإجمالية (TFP)، التي تشير للابتكارات، والتحسينات التكنولوجية.

ويعد تحسين جودة المنتجات والعمليات الإنتاجية وزيادة المخزون الرأسمالي من أشكال الابتكار، وهذا ما يؤدي لرفع مستوى الناتج المحلي للفرد، بينما يعتبر قلة الابتكار السبب الأساسي في ركود اقتصاد اليابان.

قد يعتقدون البعض أن قلة الابتكار في اليابان يرجع لتقلص عدد السكان، لكن هذا غير صحيح، حيث يحدث ذلك على مستوى الشركات والأفراد. مثلًا، ارتفعت قيمة الشركات التكنولوجية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها وآبل وأمازون وجوجل وفيسبوك، بنسبة 385% خلال عشر سنوات بين عامي 2012 و2022، رغم أن عدد السكان في أمريكا ارتفع بنسبة 6.2% فقط خلال تلك السنوات، مما يؤكد أن الابتكار لا يرتبط بالضرورة بزيادة عدد السكان[14] .

أما في تصنيف القدرة التنافسية العالمية لعام 2022، فقد تراجع الاقتصاد الياباني للمركز الـ34 من بين 63 دولة حول العالم، في حين كانت طوكيو تتبوأ المرتبة الـ16 خلال عام 2006. أما البنية التحتية اليابانية فهي جيدة، حيث تتواجد في المرتبة 22 في ذلك المجال. والقطاع العام غير فعال بينما القطاع الخاص متأثر بشكل سلبي، مما يؤثر على الأداء الاقتصادي وكفاءة الأعمال (المركز 39 في 2022، والمركز 11 في 2020). كما تراجعت كفاءة الأعمال للمرتبة 51 في 2022، بعد أن كانت أفضل بكثير قبل عام 2014[15] .

وتؤثر الفجوة في الإنتاجية بين الشركات الكبيرة من ناحية، والشركات الصغيرة والمتوسطة من ناحية أخرى، بصورة سلبية على الأداء الاقتصادي. فاليابان لم تحسن من إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما أنها تعاني من الضعف في الابتكار والتكنولوجيا الرقمية.

ورغم أن اليابان كانت رائدة في التكنولوجيا، إلا أنها أصبحت تتراجع أمام دول أخرى، مثلًا تواجه شركات السيارات اليابانية مثل تويوتا وميتسوبيشي صعوبات في المنافسة مع الشركات الصينية. كما فقدت اليابان هيمنتها في مجال الإلكترونيات الاستهلاكية وأشباه الموصلات.

ويرى البعض أن ذلك التراجع يعود للأزمات الاجتماعية، ومنها زيادة عدد المسنين، وأيضًا النقص في تدريب العمالة. وفي عام 2022، تضاعفت أعداد الوفيات بالنسبة لعدد المواليد. كما تتأخر اليابان في جذب المواهب الأجنبية. ورغم ذلك اتخذت اليابان خطوات مهمة، منها القضاء على التمييز بين الرجال والنساء، وتوفير فرص متساوية للعمال غير النظاميين.

وفي مؤشر التجارة المستدامة لعام 2022 تبوأ الاقتصاد الياباني المرتبة الرابعة من بين 30 اقتصادًا حول العالم. وفي المجال البيئي، تحتل اليابان المرتبة الأولى في التصنيف بالنسبة لتسعير الكربون وتعويضه من قبل الشركات المصدرة. كما تتبوأ المركز الـ19 من بين 162 دولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وفقًا لتقرير التنمية المستدامة[16] لعام 2022 [17].

الإصلاحات الاقتصادية:

في يونيو 2023، نشرت الحكومة اليابانية الخطة المحدثة لمبادرة »الرأسمالية الجديدة« لرئيس الوزراء فوميو كيشيدا. وكانت النسخة الأصلية من المبادرة قد تم إطلاقها عام 2022، والتي جاءت بعنوان »التصميم الكبير وخطة العمل لشكل جديد من الرأسمالية«، وقد وضعت الخطة العديد من الأهداف الطموحة التي تشجع على زيادة الاستثمار في الأفراد، والشركات الناشئة، والتحولات الخضراء والرقمية، والعلوم، والتكنولوجيا، والابتكار[18] .

تهدف تلك الاستثمارات لتعزيز النمو الاقتصادي وحل المشكلات الاجتماعية، ومنها الثبات الطويل في أجور العمال وتغير المناخ. وقامت النسخة المحدثة من خطة المبادرة لعام 2023 بوضع استراتيجية أكثر وضوحًا لتحسين الإنتاجية، وتحقيق دورة إيجابية من النمو المستدام، وزيادة الأجور، وتوزيع الدخل العادل.

من الضروري لتحسين الإنتاجية تسهيل انتقال العمال إلى القطاعات المتنامية. وتعد خطة إصلاح سوق العمل أحد الموضوعات الأساسية في النسخة المعدلة للمبادرة لعام 2023. ويهدف إصلاح سوق العمل لزيادة قدرة الأفراد على اكتساب معارف ومهارات جديدة بتوفير فرص لإعادة التدريب، وتعزيز التحول للتوظيف القائم على الوظائف، وتيسير انتقال العمال للقطاعات ذات النمو المرتفع [19].

دائمًا تُولي اليابان أهمية لزيادة الإنتاجية، لكن استمرت نسبة نمو الإنتاجية عند أقل من واحد بالمئة. ورغم ذلك توجد علامات على إمكانية تغير الوضع. وبسبب شيخوخة السكان وقلة المواليد، ونقص العمالة المتزايد والابتكار التكنولوجي السريع، تقوم حاليا عدد من الشركات الخاصة بالاستثمار في الموارد البشرية، من خلال إصلاح أنظمة التوظيف الخاصة لجذب الأشخاص الموهوبين، بمن فيهم الأجانب.

بدأت المناقشات حول عدد من الإصلاحات الواردة في تعديل خطة التنفيذ المحدثة لعام 2023، مثل إصلاح نظام الإعانات البطالة. ومن المتوقع أن تزيد هذه التدابير تدريجياً من الفرص لإعادة التدريب والتحولات المهنية [20].

وهناك إجراءات أخرى تسهم في تحقيق النمو المستدام في الأجور، منها إعادة التدريب

للعمال غير المنتظمين وتصحيح الفجوة في الأجور بين الجنسين. كما أن على الحكومة الأخذ بـ»سياسات سوق العمل النشطة» كما في شمال أوروبا، والتي تتضمن توفير شبكة أمان للعمال غير المنتظمين الذين يرغبون في تغيير وظائفهم[21] .

ويعتبر إصلاح سوق العمل وسيلة مهمة لتحسين نظام التوظيف مدى الحياة الذي ينهار تدريجياً في اليابان. وتهدف خطة تطوير الشركات الناشئة والتي وردت في نسخة 2023، لاستعادة حيوية الاقتصاد، وقد تم تحويل السياسات الواردة في الخطة لخارطة طريق مدتها خمس.

بهدف زيادة دخل الأسر، تشتمل النسخة المعدلة لعام 2023 على خطة »مضاعفة الدخل القائم على الأصول». تهدف تلك الخطة لتشجيع الأسر على تنويع أصولها المالية، وعدم تركيزها في الودائع، ولكن التوجه نحو الاستثمار، والاستفادة من نمو الشركات اليابانية كموظفين وكذلك كمساهمين، مما يزيد من دخل هذه الأسر[22] .

تهدف الاستراتيجية الجديدة للنمو في اليابان لتشجيع التغييرات الطموحة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في سوق العمل. ويتحقق النجاح إذا قامت الحكومة اليابانية بدورها في تعزيز جهود المؤسسات المالية والشركات الخاصة والمستثمرين والأفراد بشكل فعال، في حين تقوم الحكومة بإعادة تشكيل بيئة السياسات.

هناك رغبة متزايدة للاستثمار في اليابان من الداخل والخارج، بسبب الضغوط الحالية ومنها نقص العمالة المستمر، والتغيرات في سلاسل التوريد العالمية، والتغيرات في الهياكل الصناعية، لهذا يجب على رئيس الوزراء فوميو كيشيدا أن يقود الجهود لتحقيق تلك الخطط وتعزيز وتسريع الجهود لإجراء إصلاحات أساسية.

مستقبل الاقتصاد الياباني:

كانت اليابان تُعتبر نموذجًا يحتذى به في النمو الاقتصادي والتقدم الصناعي، وذلك في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وكانت هناك توقعات بأن تتخطى اليابان الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مهيمنة. ورغم ذلك، فبعد انفجار الفقاعات في سوقي الأسهم والعقارات أواخر ثمانينيات القرن العشرين، دخلت اليابان في فترة طويلة من الركود الاقتصادي.

ورغم ذلك الركود الاقتصادي الطويل، واصلت الشركات اليابانية الكبرى الحفاظ على

قوتها في الأسواق المحلية والدولية. وظهرت بعض العلامات الإيجابية خلال السنوات الأخيرة، منها الارتفاع في سوق الأسهم اليابانية، مما رفع من معنويات المستثمرين، وجدد الأمل في تعافي اقتصاد اليابان.

وكان انخفاض قيمة الين، الذي سجل أدنى مستوى له منذ 34 عامًا، من العوامل الداعمة للنمو. وهذا الضعف في العملة يعطي العديد من الفوائد، منها[23] :

- زيادة أرباح الشركات: الشركات اليابانية التي تصدر منتجاتها للخارج تستفيد من زيادة أرباحها عند تحويلها للين الضعيف.
- جذب السياح: اليابان تصبح وجهة أكثر جذبًا للسياح، مما يسهم في انتعاش قطاع السياحة الذي تأثر بشدة بسبب جائحة كورونا «كوفيد-19».
- زيادة الجاذبية للأجانب: الأصول اليابانية تصبح أرخص نسبياً للمستثمرين الأجانب، مما يزيد الطلب على شراء العقارات.

ولكن، تظهر العديد من التحديات، منها زيادة تكلفة السلع المستوردة، وعجز في الحساب الجاري، بالإضافة إلى زيادة التضخم الذي يتماشى حاليًا مع معدل التضخم المستهدف للحكومة البالغ2 [24]%.

ورغم تلك الفوائد، تواجه اليابان العديد من التحديات الكبيرة، منها:

- تراجع عدد السكان: النقص في عدد السكان وشيخوخة المجتمع يهددان النمو المستدام.
- الأجور والنمو الاستهلاكي: النمو البطيء في الأجور يعوق جهود الحكومة لزيادة الإنفاق الاستهلاكي.
- الانكماش النفسي: تردد اليابانيين في الإنفاق منذ أزمة الانكماش في تسعينيات القرن العشرين يعرقل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- تأثير الصين: تعتبر الصين أكبر شريك تجاري لليابان، ولكن الصين تعاني من صعوبات اقتصادية هيكلية. وأصبحت الأصول اليابانية جذابة للاستثمار الصيني، خاصة في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة في الصين. كما يوجد اهتمام متزايد من الأثرياء الصينيين من هونغ كونغ، للبحث عن أصول آمنة خارج بلادهم[25] .

السيناريوهات المستقبلية

- استمرار السياسات الحالية: في ذلك السيناريو، من المرجح أن تواصل اليابان الاعتماد على استراتيجياتها الاقتصادية الحالية، التي تستفيد من فوائد الين الضعيف وتعزيز السياسات النقدية والمالية. ذلك السيناريو يبدو محتملاً تحت قيادة رئيس الوزراء فوميو كيشيدا، خاصة مع عدم وجود بدائل واضحة لحكومته.
- إصلاحات اقتصادية وهيكلية: ذلك السيناريو أقل احتمالاً، ويتضمن إصلاحات هيكلية كبيرة لتحرير الأسواق وتحسين كفاءة الشركات. وقد يشمل ذلك السيناريو إصلاحات في سوق العمل والتركيبة الديموغرافية، ويعتمد تحقيقه على قدرة اليابان على تنفيذ تغييرات جذرية.
- إعادة هيكلة شاملة: ذلك السيناريو يعد أقل السيناريوهات في احتمالية الحدوث، ويتضمن إعادة هيكلة شاملة للمجتمع وسوق العمل، مما يتطلب تغييرات جذرية في العقد الاجتماعي لليابان. ويشتمل ذلك على فتح سوق العمل وزيادة التنوع في المجتمع. وهو تحول عميق يؤثر بشكل كبير على الهوية الوطنية والاقتصاد العالمي لليابان.

إجمالاً، يتوقف مستقبل اقتصاد اليابان على كيفية تعامله مع التحديات الهيكلية الحالية ومدى قدرته على استغلال الفرص المواتية، ومنها انخفاض قيمة الين، وتحسين جاذبية الاقتصاد للاستثمار الأجنبي. في ظل بيئة اقتصادية وجيوسياسية متقلبة، ستكون قدرة اليابان على التكيف واستجابة الحكومة للعوامل الاقتصادية والهيكلية الرئيسية حاسمة في تحديد مسار النمو المستقبلي.

الخاتمة

رغم أن اليابان كانت رمزًا للنمو السريع والإبداع التكنولوجي، فإن الاقتصاد الياباني يواجه حاليًا العديد من التحديات الخطيرة تعكس الواقع الصعب الذي تعاني منه البلاد. من هذه التحديات التراجع في ترتيب الناتج المحلي الإجمالي، وتدهور مكانتها في قائمة الدول من حيث مستوى المعيشة، مما يشير إلى أن اليابان تمر بمرحلة من الركود الاقتصادي، وأنها تحتاج لاستجابة استراتيجية متكاملة.

ويعكس الركود الاقتصادي الحالي تحديات اقتصادية، وأيضًا مشكلات اجتماعية منها شيخوخة السكان وضعف الابتكار. وعلى الرغم من أن اليابان مازالت متقدمة في عدد من المجالات، منها معايير البيئة التجارية والبنية التحتية، إلا أن ضعف الابتكار ونقص الاستثمارات في الشركات المتوسطة والصغيرة يعيقان تحقيق النمو المستدام.

لمواجهة تلك التحديات يحتاج اقتصاد اليابان لتحول جذري. لذا يجب على حكومة اليابان أن تتبنى استراتيجيات جديدة تتضمن تعزيز الابتكار، وتطوير سياسات تحفيزية لجذب المواهب الأجنبية، وتوفير فرص تدريب وتطوير مستدامة للقوى العاملة. وأيضًا تحسين فعالية القطاعين العام والخاص، وتعزيز إنتاجية الشركات المتوسطة والصغيرة، ومن ثم لابد أن يتم تعزيز استدامة النمو من خلال استراتيجيات واضحة وفعالة تتعامل مع قضايا شيخوخة السكان والنقص في عدد المواليد.

وعليه، لكي تستعيد اليابان لمكانتها الاقتصادية العالمية يجب بذل جهود منسقة ومبتكرة، مع التركيز على الاستفادة من نقاط القوة التاريخية للبلاد، وتحويل التحديات إلى فرص. فاليابان تمتلك الموارد والخبرات اللازمة، ولكن النجاح في تحقيق الانتعاش الاقتصادي المستدام يتوقف على القدرة على إجراء تغييرات جذرية تستجيب لاحتياجات العصر وتواكب التطورات العالمية.

الهومش

1. Germany overtakes Japan as third-biggest economy as yen falls against the dollar, France 24, Link: https://www.france24.com/en/live-news/20240215-germany-overtakes-japan-as-third-biggest-economy
2. Japan Workbook | Economy and Trade Fact Sheet, Columbia University Asia for Educators, Link: https://afe.easia.columbia.edu/japan/japanworkbook/economics/factshe.htm
3. Japan GDP: $6.287 trillion, World Economics, Op. Cit.,
4. منذ بداية عام 2020م ظهر فيروس كورونا»»، وأضحى العالم يعيش أحداثًا عصيبة بسبب ارتفاع حصيلة الخسائر البشرية والاقتصادية، الأمر الذي جعل منظمة الصحة العالمية تصدر تصريحًا باعتباره وباءً عالميًا.
للمزيد من التفاصيل انظر: د. طه زهران، كورونا على شريعة المتعاقدين »تأصيل فقهي لنظرية الظروف الطارئة والقوة القاهرة»، بورصة الكتاب، القاهرة، 2020م، ص16 وما بعدها؛ حمدي ياسين عكاشة، جائحة كورونا »فيروس كورونا كوفيد 19» وأثرها على العقود والالتزامات العقدية، دون دار نشر، القاهرة، 2020م، ص3 وما بعدها.
5. Enrique Alberola and et.al, Unconventional monetary policy and debt sustainability in Japan, Journal of the Japanese and International Economies Volume 69, September 2023, P132.
6. Japan: Inflation rate from 1980 to 2029, Statista, Link: https://www.statista.com/statistics/270095/inflation-rate-in-japan/
7. Japan: Unemployment rate from 1999 to 2023, Statista, Link: https://www.statista.com/statistics/263700/unemployment-rate-in-japan/
8. Japan Labor Productivity Ranks 30th among OECD Nations; Observers Blame Failure to Invest in Human Resources, The Japan News, Link: https://japannews.yomiuri.co.jp/business/economy/20231225-157873/
9. Ibid.
10. Viet Nam records trade surplus of over US$20 billion over

8 months of 2023, Ministry of Industry and Trade, Link: https://vntr.moit.gov.vn/news/viet-nam-records-trade-surplus-of-over-us20-billion-over-8-months-of-2023?page=6

11. Shigeki Hijino, economy of Japan, Britannica, Link: https://www.britannica.com/money/economy-of-Japan/Telecommunications
12. Is Japan's economy at a turning point?, The Economist, Link: https://www.economist.com/asia/2023/11/16/is-japans-economy-at-a-turning-point
13. Yuri Okina, Japan's new vision for economic growth, The East Asia Forum office, Link: https://eastasiaforum.org/2023/08/26/japans-new-vision-for-economic-growth/
14. Ibid.
15. Ibid.

16. تستند التنمية المستدامة على عدد من الأهداف يتم من خلالها التركيز على المستقبل البعيد بدل من المستقبل القريب وعلى الأجيال القادمة بدل الأجيال الراهنة وعلى الأرض بأكملها بدل من مناطق وأقاليم ودول منقسمة وعلى تلبية المتطلبات والاحتياجات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب منعدمة الموارد، لذا فأن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في مناطق محدودة ولسنوات معدودة بل للبشرية جمعاء وعلى امتداد الأمد البعيد، وعليه، تستند التنمية المستدامة إلى الركائز الأربع للاستدامة: الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. بمعني آخر، تقلل التنمية المستدامة من الفقر، والاحترار العالمي، والأمطار الحمضية، والتلوث، والزحف العمراني، والتخلص من النفايات، وتغير المناخ وغيرها الكثير، من خلال الوسائل المالية والبيئية والاجتماعية والتقنية.

د. هشام بشير، أثر التحديات البيئية على التنمية المستدامة في دول حوض النيل، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السنوي لكلية الدراسات الأفريقية جامعة القاهرة »حوض النيل- مستقبل التنمية المستدامة الفرص والتحديات» في الفترة 27-26 ديسمبر 2022م، ص13.
للمزيد من التفاصيل حول تعريف التنمية المستدامة انظر: سهير إبراهيم، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2014، ص113-112؛ زياد العكروت وآخرون، التنمية المستدامة في تونس: الواقع والتحديات، مجلة ريحان للنشر العلمي، مركز فكر

للدراسات والتطوير، ع: 22، أبريل 2022م، ص307-306؛ كربالي بغداد وحمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير، الجزائر، العدد 45، 2010م، ص 1.

17. Urs Schöttli, Rethinking the Japanese economy, Geopolitical Intelligence Services AG, Link: https://www.gisreportsonline.com/r/japanese-economy-growth/
18. Ibid.
19. Ibid.
20. Strategies for Reviving the Japanese Economy, Link: https://japan.kantei.go.jp/senryaku/intro.html
21. Ibid.
22. Ibid.
23. YOSHIKAWA Hiroshi, Toward Revival of the Japanese Economy: Technological innovation, rather than demographics, is the key to the future, Toward Revival of the Japanese Economy: Technological innovation, rather than demographics, is the key to the future, Link: https://www.rieti.go.jp/en/papers/contribution/yoshikawa-hiroshi/06.html
24. Ibid.
25. Urs Schöttli, Rethinking the Japanese economy, Geopolitical Intelligence Services AG, Op, Cit.,